



دخول سورية إلى اللائحة البيضاء مكن من اعتماد الشهادة البحرية السورية عالمياً والاعتراف بها

الطلاب العرب والأجانب لما له من سمعة جيدة وإبرادات إضافية وبين أن الأكاديمية استقطبت في العام الأول طلاباً من الأردن واليمن، إضافة إلى المساهمة في تطوير العمل البحري من خلال التدريب والدراسات الاختصاصية والبحوث التي تقدمها الأكاديمية السورية للتدريب والتأهيل البحري، وتشجيع ملاك السفن لتسجيل سفنهم تحت العلم السوري ما يحقق إيرادات كبيرة وقوة للأسطول البحري السوري ومكاتب أفضل لدى المنظمة البحرية الدولية والشركات على البحر لتطوير العمل البحري، حيث تتوفر الكوادر المؤهلة لعملها وتشغيلها وتطوير قدرتها التنافسية، فضلاً عن التحفيز على الاستثمار الخاص في قطاع النقل البحري كنتيجة لتطور نوعية العمل البحري وتحقيق المتطلبات الدولية، والاستفادة من خبرة وكفاءة المدربين السوريين من ربانة وكبير مهندسين وذلك بالتعاون معهم كمدربين ما حقق لهم فرص عمل جيدة، والتقليل ما أمكن من الشهادات البحرية المزورة أو التي كانت تصدر من دول المنفعة من دون تدريب وبرسوم عالية.

وعن الرؤية المستقبلية للمؤسسة بين الأحمدي أن هذه الرؤية تتمثل في إحداث اختصاصات جديدة في الأكاديمية السورية للتدريب والتأهيل البحري، بالتعاون مع وزارة التعليم العالي وإحداث درجة ماجستير ودكتوراه، وتأمين مقر يستوعب جميع نشاطات المؤسسة للسنوات القادمة وسكن طلاب ومدربين ومدرسين، واستقطاب الطلبة العرب والأجانب، والتوجه نحو التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، وإنشاء مركز دراسات وأبحاث علمية بحرية، إضافة إلى التدريب التخصصي فيما يتعلق بالمرافئ ومناولة البضائع.



والذي يعتبر الخطوة الأساسية في استكمال دخول سورية إلى اللائحة البيضاء للدول المانحة للشهادات البحرية، وهي خطوة مكنت من اعتماد الشهادة السورية عالمياً والاعتراف بها، وحقق فوائدها منها السمعة الدولية لسورية وللشهادات البحرية السورية، إضافة إلى إيرادات كبيرة لكل من المؤسسة العامة للتدريب والتأهيل البحري والمتمثلة بأجور الدورات والدراسة والتدريب، وإيرادات للسلطة البحرية (المديرية العامة للموانئ) كجهة مصدرة لشهادات الأهلية والكفاءة، فضلاً عن توفير كبير على الطلاب الدارسين من حيث الجهد والمال الذي يدفعه الطلاب للسفر والدراسة في الدول الأخرى، علماً أن الأجور لدى المؤسسة أقل بكثير من الدول المجاورة، وتوفير القطع الأجنبية، وتأمين فرص عمل للمدربين والمدرسين المختصين. واستقطاب

(ضابط ثان) - ضابط نوبة هندسية (مهندس ثالث) - ضابط تقنيات إلكترونية (مهندس كهرباء)، ودورات تحديث معرفة لضباط السطح والمهندسين، ودورات المرشدين البحريين، ودورات ترقية لمستوى الإدارة (ضابط أول - ربان) أو (مهندس ثان - كبير المهندسين)، كما تم افتتاح دورات تأهيلية خاصة للطلاب الراغبين في التقدم لامتحانات الشهادة الثانوية المهنية البحرية بصفة أحرار، ودورات تأهيلية خاصة للبحارة غير الحاصلين على الشهادة الثانوية، ممن لديهم خدمة بحرية لا تقل عن 36/ شهر، والناجحون في هذه الدورة يحق لهم التقدم لدورة ضابط نوبة ملاحية أو نوبة هندسية حسب الاختصاص والخدمة البحرية. وأوضح الأحمدي أن هذه الإنجازات لم تكن لتتم لولا صدور القانون رقم 34/ لعام 2017م،

رامز محفوظ

صرح مدير المؤسسة العامة للتدريب والتأهيل البحري محمد الأحمدي أنه بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وخاصة السلطة البحرية شهدت المؤسسة انطلاقاً كبيرة وقفزة نوعية تمثلت بخطوات عملية كبيرة كان أهمها إحداث الأكاديمية السورية للتدريب والتأهيل البحري والتي تم افتتاحها من وزير النقل بتاريخ 27-9-2018م، وهي عبارة عن مشروع ضمن خطة ورؤية وزارة النقل في مجال تطوير النقل البحري، وعهد بتنفيذه للمؤسسة العامة للتدريب والتأهيل البحري كمشروع إستراتيجي لعام 2018م.

وأشار إلى أن المؤسسة أحدثت بالمرسوم رقم 60 تاريخ 2/3/2010م، وبشرت أعمالها فعلياً بداية عام 2012م، لافتاً إلى أنه خلال عام 2018 ومن خلال المتابعة الحثيثة التي قام بها وزير النقل تم صدور القانون رقم 34/ لعام 2017م وتعليماته التنفيذية. وشدد على أن افتتاح الأكاديمية السورية للتدريب والتأهيل البحري يعتبر نقلة نوعية في مجال العمل البحري وخطوة مميزة للارتقاء بمستوى التدريب والتأهيل للكوادر البحرية، مبيناً أنه لم يكن ليتم هذا الأمر لولا العمل الحثيث والتوجيه الدائم والمستمر لوزير النقل بإنجاز المشروع وتهيئة البيئة المناسبة لإنجاحه والتي بدأت بإصدار القانون رقم 34/ لعام 2017م، وتعليماته التنفيذية وخاصة القرار الوزاري رقم 1480 تاريخ 13-11-2018م.

وبين الأحمدي أنه تم افتتاح دورات تدريبية لأول مرة من نوعها في سورية وهي الدورات المؤهلة لشهادات الكفاءة البحرية منها دورات ضابط نوبة ملاحية

سلامة أمن الطيران والمطارات تتم

وفقاً لقوانين المنظمة العالمية للطيران المدني

العالم، والإشراف على عمليات البحث والإنقاذ والإسعاف بالتنسيق مع الجهات المعنية. وأكد منصور وضع المؤسسة لنظام التفقيش الجوي الذي يقوم به مفتشو سلامة الطيران على متن الطائرات، فضلاً عن التفقيش على المطارات الداخلية والمطارات الخارجية التي تستخدمها الطائرات المسجلة في المؤسسة.

تجدر الإشارة إلى أن إحداث المؤسسة العامة للطيران المدني كان بتاريخ 9/11/2003م بموجب القانون 20/ المصدق عليه من رئيس الجمهورية بشار الأسد، ونص القانون 20 على أن يتم إحداث في الجمهورية العربية السورية مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي تسمى المؤسسة العامة للطيران المدني، وتمتع باستقلال مالي وإداري وترتبط بوزير النقل وتخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 20/ لعام 1994م على أن يكون مركزها الرئيسي في مدينة دمشق.

وبين منصور أن المؤسسة هي الجهة التي تقترح الأنظمة اللازمة لتطبيق أحكام اتفاقية شيكاغو المصدقة بالمرسوم التشريعي رقم 142/ لعام 1949م وملاحقها وتعديلاتها وجميع الاتفاقيات الأخرى، ذات العلاقة بموضوع الطيران المدني والتي تكون سورية طرفاً فيها، إلى جانب دراسة وترشيح الطرق الجوية بالتنسيق مع الجهات المعنية بما يحقق تنشيط الحركة الجوية والريعية الاقتصادية.

ولفت منصور إلى توالي المؤسسة إجراء الاختبارات والامتحانات اللازمة للركب الطائر والمهندسين وفنيي الصيانة والمرحلين الجويين للنقلات الجوية الوطنية وإصدار الإجازات الخاصة بهم وإيقاف سريان مفعولها لأجل أو إلغائها عند اللزوم، إضافة إلى التحقيق في الحوادث التي تقع للطائرات أو التي تتعرض لها أو تسببها الطائرات التي تحمل الجنسية السورية في أي مكان من

ولفت منصور إلى أن المؤسسة العامة للطيران المدني هي الجهة المسؤولة عن بناء وتطوير المطارات إضافة إلى إدارتها وإدارة استثماراتها وإحداث مطارات جديدة.

وأكد مدير عام المؤسسة أن تأمين سلامة وأمن الطيران والمطارات يتم وفقاً لقوانين المنظمة العالمية للطيران المدني ICAO، لافتاً إلى امتلاك المؤسسة العامة للطيران المدني صلاحية عقد اتفاقيات النقل الجوي مع جميع الدول المشغلة إلى المطارات السورية والعابرة للأجواء السورية. وأوضح أن رسم سياسات النقل الجوي في جانبها الاقتصادي والفني والإشراف على تنفيذها يعود إلى المؤسسة كجزء من مهامها، يضاف إلى ذلك تحديد بدلات خدمات الملاحة الجوية العابرة لأجواء القطر والهابة والمقلعة بمطاراته الدولية، وذلك حسب ما تنص عليه التعليمات الصادرة عن منظمة الطيران المدني الدولية.

الوطن

بين مدير المؤسسة العامة للطيران المدني باسم منصور أن مسؤولية تنظيم ومراقبة عمل شركات الطيران العامة والخاصة تقع على عاتق المؤسسة. وأوضح منصور أن المؤسسة تقدم لشركات الطيران كل ما يسهل وينظم عملها إلى جانب منح تراخيص لشركات الطيران الجديدة، مشيراً إلى توالي المؤسسة مهمة إدارة وتسيير وتنظيم جميع شؤون الطيران المدني، إلى جانب إصدار التعليمات اللازمة لتطبيق أحكام قانون الطيران المدني والأنظمة الصادرة بموجبها مع مراقبة تنفيذها، مبيناً أن المؤسسة تتولى تنظيم وإدارة الملاحة الجوية من خلال مراكز وأبراج المراقبة الجوية في جميع المطارات والتي تعمل وفق منظومات ملاحية متطورة.